

النزاع التركي-المصري على وتدخل الحكومة

دراسة تحليلية للخلاف الذي
نشأ حول احقية امتلاك هذا
الجزء الشمالي الغربي من شبه
الجزيرة العربية على ضوء الوثائق
البريطانية العثمانية

للدكتور صالح محمد العمرو
رئيس قسم التاريخ - اداب الرياض

شمال الحجاز وسيناء بريطانية (١٨٨٤-١٩٠٦)

قبل ان ندخل في تفاصيل موضوعنا هذا لا بد من اعطاء فكرة ولو موجزة عن الظروف التي مهدت لحاكم مصر محمد علي باشا التابع للدولة العثمانية اسميا - للاستيلاء على الحجاز - ذلك الاستيلاء الذي اعطى احفاده صيغة شبه شرعية للدخول في منازعات مع الدولة العثمانية حول امتلاك منطقة شمال الحجاز وسيناء .

كما هو معروف ان الحجاز دخل طواعيته في سنة ١٥١٧ تحت حكم الدولة العثمانية ، وذلك عندما ارسل الشريف بركات ابنه ابونمي الى مصر ومعه مفاتيح الكعبة ليسانعها للسلطان العثماني سليم الاول، كرمز لخضوع والده ، وان الحجاز اصبح جزءا من الدولة العثمانية .

لقد اكتفى سليم من بركات بالاعتراف الاسمي للسيادة العثمانية وذكر اسمه في خطب الجمعة والاعياد . ومنذ ذلك الحين وحتى بداية القرن التاسع عشر والسلطة الحقيقية تتركز بيد الاشراف . ولم يحاول الاتراك - ان الذين كانوا فيما يبدو قانعين بهذا الوضع او غير مكترئين لما كان يحدث في الحجاز - ان يقضوا على الشرافة ويحكموا الحجاز حكما مباشرا .

ولكن في بداية القرن التاسع عشر طرأت أحداث جديدة على منطقة
الحجاز جعلت السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) يتدخل في شئونها
، هذه الأحداث هي استيلاء السعوديين على الحجاز في الفترة ما بين ١٨٠٢ -
١٨١١ م .

لم يكن هذا الحدث بالشئ الهين على سلطان كان يعلق أهمية كبرى
على حيالته للأماكن المقدسة والادعاء بكونه حامي الحرمين الشريفين .
وبما أنه لم يكن باستطاعته أن يسير جيشا عثمانيا لاسترداد الحجاز، ذلك
بسبب ضعف الدولة العثمانية آنذاك وكثرة مشاكلها الداخلية والخارجية
لهذا التفت الى ولاية المناطق العربية القريبة من الحجاز ليحققوا له هذا
الهدف . وبما أن ولاية العراق والشام قد سبق وأن فشلوا حتى في صد
السعوديين عن اراضيهم ، لذلك لم يكن أمام السلطان الا اختيار واحد وهو
وهو أن يجرب حظّه مع والى مصر محمد على الذى كان آنذاك قد استطاع أن
يثبت مركزه فى مصر بعد أن قضى على خصومه .

استجاب محمد على لطلب السلطان واستطاع فى غضون خمس سنوات
١٨١١ - ١٨١٥ م أن يستولى على الحجاز ولكنه بدلا من ان يعيده للدولة
العثمانية - كما هو المفروض - ابقاه لنفسه . كان محمد على يدرك مدى ضعف
الدولة العثمانية وكان يحلم باقامة امبراطورية عظيمة على حسابها ، لذلك
لم يكتف بالاستيلاء على الحجاز واجزاء كبيرة من الجزيرة العربية بل وجه
جهوده وامكانياته للقضاء على الدولة العثمانية . وقد استطاع جيشه الذى
كان تحت قيادة ابنه ابراهيم أن يستولى على الشام وأن يلحق هزيمة منكرة
بالجيش العثمانى فى نصيبين سنة ١٨٣٩م . وكان باستطاعة ابراهيم باشا
أن يستولى على العاصمة العثمانية بعد أن صار الطريق أمام جيوشه مفتوحا
بعد نصيبين لولا وقوف الدول الاوروبية خاصة انجلترا والنمسا فى وجهه
واجباره فى سنة ١٨٤٠م على الانسحاب من جميع الاراضى التى احتلها بما
فى ذلك الحجاز .

حقيقة أن محمد على سحب جيوشه وممثليه من المدن الحجازية الكبيرة
ولكنه ابقى على العائلات المصرية فى موانئ الوجه والمويلح وخيما والمقبة
فى شمال الحجاز . هذه الموانئ الصغيرة لم يكن لها اية أهمية تجارية أو
استراتيجية ولكنها كانت تمتلك ميزة خاصة وهى كونها تقع فى طريق الحج
المصرى . وفى الغالب انه لولا هذه الميزة لما فكر محمد على بابقائها تحت
حكمه .

كان الاتراك يعرفون انذاك أن بقاء هذه الموانئ تحت الحكم المصرى غير شرعى وانه يتعارض مع الفقرة الملحقه لماعده لندن سنة ١٨٤٠م حول انسحاب المصريين من جميع الاملاك العثمانية ، ولكنهم على رغم ذلك لم يشيروا هذا الموضوع لعدم اهميته بالنسبة لهم .

اما المصريون الذين حصلوا على مركزهم هذا عن طريق الامر الواقع لا عن طريق الاتفاق فقد استمروا فى ادارتهم لهذه الاماكن وارسال الجنود كلها (١) لحماية حجاجهم المازين بهذه الاماكن حتى عام ١٨٨٧ م .
لم يحاول الاتراك حتى عام ١٨٨٤ أن يتدخلوا فى شئون هذه الموانئ او يعطوها أية أهمية ، وحتى سلاطينهم فى مراسيم تنصيبهم لخديوات مصر كانوا يتمددون تجاهل اثاره موضوع هذه الاماكن . ولكن فى أواخر هذه السنة بدأت الامور تأخذ مجرا اخر ، وذلك عندما اتضح لوالى الحجاز القدير عثمان نوري پاشا ١٨٨٢ - ١٨٨٦ أن المصريين يحاولون تمكين مركزهم فى هذه الاماكن عن طريق بناء قلاع جديدة فى بلدة الوجه اخسر هذه الموانئ من ناحية الجنوب .

حالما تأكد عثمان نوري پاشا مما يجرى فى الوجه أبرق الى الصدر الاعظم يخبره بذلك ، وفى نفس الوقت ارسل مذكرة الى استانبول يشرح فيها الوضع ، ويؤكد أن المصريين ليس لهم أى حق فى أن يكونوا هناك ، وأنهم انما تركوا فقط يديرون هذه الاماكن لانها تشكل نقطة وصل فى طريق حجاجهم الى الاماكن المقدسة ، كما أوضح أن حدود ولاية الحجاز فى السابق تمتد حتى خليج العقبة . وختم الوالى مذكرته باقتراحه انسه يجب أن تعين حدود الحجاز بشكل لا يسمح لاية دولة اجنبية قد تحتل مصر فى المستقبل (٢) ان تدمى الحق فى التدخل فى شئون الحجاز (٣) .

بعد اجتماع وزارى فى استانبول قرر الباب العالي باتفاق مع الخديوى (٤) ارسال قوة عثمانية صغيرة من الحجاز لاحتلال الوجه (٥) . ومع أن العثمانيين لم يقوموا فى الحال بارسال هذه القوة الا أنه يبدو أن استرداد هذه الموانئ بات من الامور البديهية بالنسبة للسلطان وحكومته . والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هنا هو : هل كان نشاط المصريين فى الوجه هو السبب فى عزم الاتراك على استرداد هذه الاماكن ؟ او انهم انما اتخذوا من هذا النشاط حجة لتدخلهم ؟ .

لا شك أن الاتراك كانوا عازمين على استرداد هذه الاماكن وانهم انما

اتخذوا من نشاط المصريين هناك مبررا لتتفيذ ما عزموا عليه وذلك لعدة اسباب : -

١ - أن فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ اعطى أهمية خاصة للمنطقة مما جعل الدولة العثمانية تحاول احكام قبضتها ليس فقط على الحجاز وانما على اماكن اخرى غيرها في غرب الجزيرة العربية مثل اليمن وعسير .

٢ - أن فتح قناة السويس ادى الى استغناء الحجاج المصريين عن المرور في هذه الاماكن ، واذا فمن البديهي أن تعود ملكية هذه الاماكن الى اصحابها الشرعيين .

٣ - أن مجرد حصول الاتراك على ارض مدين التي تقع فيها هذه الموانئ ستوفر عليهم الاضطراب الى المرور عبر القناة ، وما يترتب عليه من رسوم ، وما ينتج عنه من احراج ، اذ كيف يدفعون رسوما لبلد يعتبرونه جزءا من امبراطوريتهم (٦) .

٤ - أن الاتراك قد يتسامحون أو يفضون النظر عن ترك هذه الاماكن تدار بواسطة حكومة ضعيفة كالغديوية ، ولكن مادام الامر قد تغيّر واصبحت مصر نفسها تدار بواسطة الحكومة البريطانية منذ سنة ١٨٨٢ ، فلا يد من المطالبة بهذه الاماكن ، لانهم ان اهلوها فستعبرها الحكومة البريطانية جزءا من الاراضي المصرية ، وبهذا تقترب مناطق النفوذ البريطاني كثيرا من الاماكن المقدسة ، التي يعتبرها السلطان عبد الحميد في اكثر من وجه اعظم أهمية من أية منطقة في الامبراطورية .

بعد ثلاث سنوات مما حصل في سنة ١٨٨٤ م ارسل الاتراك قوة تركية من الحجاز تقدر بمائتي جندي ليحتلوا الوجه ، ثم اتبعوا هذه الخطوة بارسال قائمقام وموظفين ليدبروا شئونها (٧) وقد دخلت القوة التركية الوجه بدون مقاومة من العامية المصرية التي لم تنسحب في الحال من الميناء . ويبدو ان بقاؤها هذا كان راجعا الى رغبة البريطانيين ، لا عن تغيير في سياسة الغديوى الذي كان قد وافق فيما قبل على تسليم الوجه للاتراك .

أنه من دواعي السخرية أن يقف البريطانيون في صف خديوي مصر ويحاولون اقتناعه بالاحتفاظ بهذه الأماكن بعد أن وقفوا في الماضي ضد جده محمد علي وأجبروه على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها من الدولة العثمانية عدا هذه الأماكن التي لو كان لها أية قيمة آنذاك ما سمحوا له البقاء فيها . لقد وقفوا الآن ضد الدولة العثمانية التي كانوا قد وقفوا في صفها في الماضي وانقذوها من انهيار محقق على يد محمد علي . ولكن على أية حال لم يكن تصرف البريطانيين في كلتا الحالتين ناهيا من حبهام لهذا أو لذلك وإنما كانوا يتصرفون طبقا لمصالحهم الخاصة . ففى الماضي كان في سيطرة محمد علي القوى على شاطئ البحر الأحمر وقضائه على الدولة العثمانية خطرا أكيدا يهدد مصالحهم الخاصة في المنطقة وطريق مواصلتهم للهند ، بينما قد أصبحوا حكام مصر القمليين بعد عام ١٨٨٢ فمن مصلحتهم أن تشمل الأراضي المصرية جميع المناطق القريبة من القناة .

حالما احتل الاتراك الوجه ارسل القنصل العام البريطانى فى مصر سير افيلن بيرنج الذى صار اسمه فيما بعد لورد كرومر ، برقية الى حكومته يخبرهم فيها بما حدث ويشير الى أن الاتراك ليس لهم الحق بامتلاك الوجه . ولكنه يخبرهم فيها بما حدث مشيرا الى أن الاتراك ليس لهم الحق بامتلاك الوجه ولكنه فى نفس الوقت يقتصرح انسحاب معظم الحامية المصرية ، اذ لم يعد لها أهمية كبرى هناك بعد أن صار الحاج المصريون يسافرون الى الأماكن المقدسة عن طريق البحر بعد فتح قناة السويس (أ) .

لقد بنى اللورد كرومر نظريته على أن الاتراك ليس لهم الحق فى استرداد هذه الأماكن على أساس الرسوم السلطانية لتولية الخديوى سنة ١٨٧٩ م (أ) . ولكن من الحقيقة ان الأساس الذى بنى اللورد كرومر نظريته عليه كان واهيا ، ولا شك انه يعلم ذلك ولكنه فى محاولته لاثبات دعواه اشبه بالطريق الذى قد ينشبت بأى شيء فى سبيل النجاة فالفرمان هذا لم يعين هذه الأماكن ضمن الاملاك المصرية ، وكلما ذكره هو أن حدود الخديوية المصرية تشتمل على حدودها السابقة وما ضم اليها من اراضى . ولم يكن يقصد فى الفقرة الاخيرة من الفرمان مناطق شمال الحجاز ، اذ انه لم يحدث ابدا أن ضمت للاملاك المصرية ، وإنما يشير الى اراضى

السودان واريترها التي كان قد تنازل عنها السلطان للخديوى (١٠) .

ولكن على الرغم من اقتراح كرمور انه من الاحسن ابقاء بعض افراد الحامية المصرية في الوجه وموافقة حكومته على ذلك ، فان الحامية المصرية انسحبت جميعها تاركة الاتراك سادة المكان حتى الحرب العالمية الاولى .

لم ينته الخلاف بين الاتراك والمصريين حول منطقة شمال الحجاز بمجرد استيلاء الاتراك على الوجه ، بل ان هذا الاستيلاء كان في الحقيقة دافعا لهم ، ليطالبوا باستعادة بقية الموانئ شمال الوجه (قبا والمويلح والمقبة) . وكما ان بحث القضية اساسا جاء في السابق عن طريق ولاية الحجاز ، فان اثارة الموضوع ثانية ايضا جاء عن طريق نفس الولاية . ففي سنة ١٨٩١ م وبعد اربع سنوات فقط من استيلاء العثمانيين على الوجه ارسل والي الحجاز مذكرة الى حكومته يخبرهم فيها انه حصل على معلومات من قائمقام الوجه عن طريق محافظ المدينة ، تفيد بأن المصريين يقومون بتقوية حصونهم في موانئ المويلح وضبا والمقبة . وختم والي مذكرته بقوله : « اننا نتنظر موافقتكم ليقوم محافظ المدينة بالتغسل بالخطوات اللازمة لاسترداد هذه الاماكن وطرد المصريين من هناك » (١١) .

كان السلطان عبد الحميد في هذه الفترة بالذات قد صمم على استعادة منطقة شمال الوجه مهما كلفه الامر ، والسبب في ذلك هو ماوصله من معلومات عن ان مجموعة من اليهود يحاولون ان يؤسسوا مستعمرات يهودية في هذه المنطقة ككل ، وفي منطقة المقبة بصفة خاصة . بل ان الاخبار وصلته بان هؤلاء اليهود وصلوا فعلا للمنطقة ، وانهم استطاعوا الحصول على بعض الاراضي وبدأوا يهيئون لتأسيس القرى والمدن (١٢) .

لم تكن هذه المعلومات مجرد اشاعة بل انها كانت صحيحة ، والذي قام بالفكرة ومحاولة تنفيذها هو أحد يهود المانيا البارزين وهذا ما أثبتته لورد كرمور ايضا عندما ذكر ان مجموعة من اليهود يسمون لانشاء مستعمرة على الشاطئ الشرقي لخليج المقبة (١٣) . وبسبب خشية السلطان عبد الحميد من استقرار اليهود في جزء من ممتلكاته ، قام سرا بطلب تسليم موانئ المويلح وضبا كخطوة اولية من الخديوى . ولا يستبعد أن يكون

السلطان قد صارع حاكم مصر بتخوفه من اليهود وخطرهم على البلاد الاسلامية . ولكن قبل أن تصل موافقة الخديوي أو عدها بتسليم هذه الاماكن ، وصلت هناك في أوائل سنة ١٨٩٢ قوة تركية من المدينة ، وطلب قائدها من قائد الحاميات المصرية تسليمه هذه الاماكن ، فرفض الأخير الطلب قائلاً انه لا يقبل الاوامر الا من القاهرة . وعندما علمت الحكومة المصرية بذلك خشيت من نشوب نزاع بين القوتين ، فأرسلت الى المويلح وضبا كتيبة صغيرة مكونة من خمسة وعشرين جندياً تحت قيادة ضابط انجليزي ، اعطى الاوامر بأن يحول دون نشوب نزاع أو مشاكل بين القوتين المصرية والتركية (١٤) . ولقد تضايق السلطان كثيراً لوصول هذه الكتيبة ، خاصة انها وضعت تحت قيادة رجل اجنبي تقف دولته حجر

عثرة في سبيل استعادته لهذه الاماكن . لذلك أوصى صدره الاعظم بأن يطلب من المصريين أن يضعوا حدا لهذا الوضع ، وذلك بسحب قواتهم من هناك وبدون تأخير ، واشعارهم بأن ارسال قوة بدون إذن مسبق من السلطان أمر لن يكون مقبولا ابداً من الدولة العثمانية ، وانه يجب على مصر والولايات المحيطة بمنطقة النزاع ان يتجنبوا القيام بمثل هذه الاعمال غير المشروعة ، أو تكرار مثل هذه الحادثة . كذلك أوصاه بأن يكون مستعداً للدفاع عن موقف الدولة العثمانية الحازم بخصوص هذه الاماكن ، في حالة اثاره البشير البريطاني في استانبول لهذا الموضوع (١٥) .

لقد ادعت الحكومة العثمانية انه لم يكن لها علم مسبق بارسال قوة من المدينة لاحتلال هذه الاماكن ، وأن هذا كان راجعاً الى تصرف والي الحجاز ، ولذلك امرت قواتها بالانسحاب الى المدينة (١٦) .

ولكن على الرغم من سحب القوة التركية ، فقد استمر السلطان وحكومته يطالبون بشدة باعادة ملكية هذه الاماكن اليهم . ففي فبراير ١٨٩٢ ارسلت الحكومة التركية برقية الى الخديوي جاء فيها أن المصريين انما سمح لهم فقط بإدارة المويلح وضبا والمقبة كامتياز من السلطان لهم عندما كان محل الحج المصري يسافر عن طريق البر ، اما وقد تغير الوضع بعد فتح القناة حيث صار الحجاج يسافرون للاماكن المقدسة عن طريقها ، فقد انتهت ضرورة ابقاء هذه الاماكن تحت الادارة المصرية ، ولذلك فان الباب العالي يطالب باعادة ضمها الى الامبراطورية العثمانية . لقد اشارت

البرقية الى زيادة أهمية شواطئ البحر الاحمر والمناطق المطلة عليه
لواصلات الدولة بعد فتح القناة واكدت أن منطقة النزاع (ضبا والمويلح
والمقبة) لم تدخل ابدا في حدود مصر التي اعطيت لجده محمد علي .
وختمت البرقية برجماء الدولة العثمانية ان يعطى الخديوى لممثليه الاوامر
الضرورية بأن يسلموا هذه الموانئ الثلاثة للموظفين الذين سيعينون لهذا
الغرض من ولاية الحجاز (١٧) .

حالما وصلت البرقية للخديوى واطلع عليها القنصل العام البريطانى
كرومر أوصاه الأخير بأن يجيب الدولة العثمانية : « انه لا مانع من تسليم
هذه الاماكن للدولة العثمانية على شرط ان تتخلى الدولة عن سيناء
للخديوى » (١٨) .

لقد اضطر الاتراك وهم يعرفون أن الخديوى ليس له سلطة حقيقية،
وأن السلطة بيد الانجليز ، الى الدخول في مفاوضات مع الآخرين على أمل
الوصول الى تسوية للمشكلة . ولذلك فإن سفيرهم فى لندن (رستم باشا)
قام بمحاولتين لدى وزارة الخارجية البريطانية من أجل تصفية النزاع
جاءت المحاولة الاولى فى الرابع من فبراير ١٨٩٢ عندما اتصل رستم بمستر
فين W.fane أحد موظفى وزارة الخارجية البريطانية . ففى الاجتماع
الذى عقد بينهما ، شرح رستم شرعية الادعاءات التركية بامتلاك ضبا
والمويلح والمقبة . ثم احتج على ارسال الكتيبة المصرية تحت قيادة الضباط
الانجليز قائلا أن المصريين قد سمح لهم فى الماضى بإرسال جنود غير
نظاميين فقط (باشى بازوك) ، ولذلك فإنه يجب أن ينسحبوا مع الحاميات
المصرية من هذه الاماكن (١٩) .

كان وصول الكتيبة المصرية فى الحقيقة الداهى لان يصرح الصدر
الاعظم بأن الحكومة المصرية تخطط لتوسيع اراضيها على حساب ولايتة
الحجاز . أن المصريين لم يفكروا فى الانسحاب من المقبة بل انهم يقترحون
اعادة احتلال نقاط معينة على الساحل الحجازى ، . وختم الصدر الاعظم
قوله بأن دولته ستقاوم مثل هذه الخطوة بالقوة اذا لزم الامر (٢٠) .

اما المحاولة الثانية فقد جاءت عندما اتصل السفير رستم بوزير

الخارجية البريطانية ساليزبرى Salisbury في حوالى الخامس من فبراير ١٨٩٢ م . فقد تكلم رستم مع وزير الخارجية عن الاساس الذى تبني حكومته مطالبتها لهذه الاماكن عليه ، واكد ان الحدود المينة على الخارطة التى ارفقت بالمرسوم السلطاني المؤرخ فى الاول من يونيه ١٨٤١ والموجودة الان فى القاهرة ، تبين أن حدود مصر هي ما وراء الخط المستقيم الواصل بين العريش ومدينة السويس (١٢) . لقد ابدى وزير الخارجية البريطاني استعداده للدخول فى مفاوضات حول الموضوع ، وحول ما اذا كان يجب أن تكون الحدود التركية تبدأ من العقبة أو من السويس . (٢٢) .

بعد هذه المقابلة ارسل وزير الخارجية البريطاني برقية الى كرومر يسأله عن رأيه فى الموضوع ويحثه على تزويده بنسخة من خارطة عسك ١٨٤١ م اذا كانت لا تزال موجودة : « ستكون سعيدا اذا ما اخبرت عن ما اذا كانت نقطة الحدود بين مصر والدولة العثمانية هي العريش-السويس وزودت بنسخة من الخريطة المذكورة ان امكن العثور عليها » . اضافة على ذلك طلب الوزير كرومر أن يخبره عن الملابس التى أدت الى ضم سيناء والشاطئ الشرقى للبحر الاحمر حتى الوجه لمصر وعلى اية اساس (٢٣) .

حالا استلم كرومر برقية ساليزبرى فى السادس من فبراير اجابة ببرقية ذكر فيها قائلا ان الخارطة الملحقة لفرمان سنة ١٨٤١ لم توجد واعطى رأيه حول الموضوع قائلا « انه ليس هناك ادنى شك فى ان الخارطات العادية المطبوعة منذ مدة طويلة تضع جزيرة سيناء وارض مدين داخل الحدود المصرية » . « اننى الفت نظر سيادتكم الى الاسطر الغتامية من الفقرة الثانية من الفرمان الصادر فى عام ١٨٧٩ م ، وانه ليس هناك مجال للنزاع فى ان الاراضى المذكورة اعلاء داخلية فى املاك معالى الخديوى حتى قبل فرمان ١٨٧٩ م بمدة طويلة » .

وفي ختام برقيته قال كرومر انه لا يعتقد بان من المصلحة السماح للياب العالي بان يمد حدوده حتى السويس ، وان المفاوضات هي افضل طريقة للوصول الى تسوية مع الاتراك بخصوص الحدود الشرقية لمصر ، (٢٤) .

لقد كانت الدولة العثمانية في الحقيقة تمتلك نسخة من خارطة سنة ١٨٤١م وقد وافق الصدر الاعظم في بادئ الامر على ان يسلمها للحكومة البريطانية ، ولكنه غير رأيه وانكر وجودها بنام على امر من السلطان عبد الحميد . والسبب في ذلك انه اكتشف ان هذه الخارطة تتعارض مع فقرات من اتفاقية لاحقة ، هي اتفاقية قناة السويس مما قد يجعلها تساعد على خلق مصاعب جديدة للدولة وتضر بالدعوى التركية بدلا من ان تفيدها (٢٥) .

في التاسع من فبراير ١٨٩٢ م ارسل كرومر برقية ثانية مؤيدا فيها اراءه السابقة وموضحا انه من المستحيل العثور على نسخة من خارطة ١٨٤١م . اذ انه قيل ان محمد علي قد احرقها عندما استلمها ، سخطا على الدولة التي حرمتها من المكاسب التي احرزها على حساب الدولة العثمانية . لقد اعترف كرومر ان منطقة الحدود المختلف عليها وهي العريش والسويس كانت تشكل جزءا من باشوية عكا التي لم تعط اهدا لمحمد علي . ولكنه قال ان المصريين لم ينسحبوا على ما يظهر من سيناء او ارض مدين (٢٦) .

رغم ذلك استجاب الغديوي في العاشر من فبراير فجأة لطلب الاتراك وامر حاميته في كل من ضيا والمويلخ . بالانسحاب الفوري . اما بخصوص العقبة فلم يسحب جنوده منها بل كان يرى انه يجب ان تدخل الاطراف المعنية اولا في مفاوضات من اجل الوصول الى حل لمشكلتها (٢٧) .

ويبدو ان ابقاء الغديوي على ميناء العقبة لم يكن راجعا الى اهمية بالنسبة للموانئ الاخرى ، وانما لكي يساعد على ذلك على تعيين الحدود بين الاتراك والمصريين ، اذا ان هذا الميناء هو اقصى الموانئ التي كان يطالب بها الاتراك من ناحية الشمال .

في حوالى العاشر من فبراير ارسل الممثل العثماني في مصر مختار باشا برقية الى حكومته يشير عليها بان تتخلى عن اية مطالبات بجزيرة سيناء . فاجابه الباب العالي بانه لا يمانع من ان تكون الحدود الى رأس خليج العقبة داخل الحدود التركية (٢٨) .

لقد ضايق الاتراك كثيرا تأخر المصريين في تسليم العقبة ولذلك فأنهم صاروا يفتكرون في الاستيلاء على هذا الميناء بالقوة . بهذه الطريقة كانوا يأملون على حد قول كرومر ان يواجهوا الحكومة المصرية بالامر الواقع . وقد سمع كرومر بنية الاتراك هذه لذلك اقترح ارسال السفينة الحربية البريطانية التي كانت ائذاك راسية في مدينة السويس الى العقبة ، واعطائها التعليمات بأن تساعد الحامية المصرية هناك في عدم تسليم الحصن حتى تتسلم الاوامر بذلك من القاهرة (٢٩) . رغم ذلك فإن هذه السفينة لم ترسل على ما يبدو للعقبة لان الاتراك لم يضطروا الى محاولة اخذ العقبة بالقوة لوصول الطرفان الى تسوية للمشكلة . كانت هذه التسوية تتضمن تسليم العقبة للاتراك مقابل موافقة السلطان على ان تدار سيناء بواسطة الخديوى . تماما كما كانت تدار بواسطة الخديوى ايام والد الخديوى وجده (٣٠) .

بعد هذه التسوية كتب الخديوى للحكومة التركية معبرا عن شكره ومطاعته للسلطان ومعلنا انسحاب جيوشه من العقبة (٣١) . وقد تم انسحاب الحامية المصرية التي تتكون من ضابط وعشرة جنود في الثالث عشر من ابريل ١٨٩٢ الى مكان يسمى (موناى) على الشاطئ الغربى من خليج العقبة (٣٢) . وبناء على التسوية الجديدة فإن الحكومة المصرية ستدير منطقة سيناء التي تقع غرب خط اصطلاحى يمتد في الشمال من نقطة شرقى العريش مباشرة الى رأس خليج العقبة جنوبا (٣٣) .

لقد بدا ائذاك ان النزاع الاقليمى الذى عكر صفو العلاقات التركية المصرية طيلة الثمان سنوات الماضية او ما يقاربها يوشك على نهايته . ذلك ان الاتراك قد حصلوا على ما كانوا يهدفون اليه منذ سنين عدة ، وهو اخراج المصريين من شمال الحجاز ، كما ان المصريين كانوا بدورهم على ما يبدو مقتنعين بأن يحصلوا في الاخير على شئ يشبه الحدود الثابتة مع الاتراك ولاول مرة في تاريخهم بعد ايام محمد على .

هذه الاتفاقية رغم ذلك لم تدم فى الحقيقة اكثر من عشر سنوات . ففى سنة ١٩٠٣ دخل فجأة عامل جديد ، وهو بناء الخط الحسىدى الحجازى ، ليثير النزاع من جديد وبصورة اشد حول مسألة الحدود بين

البلدين . كان لاثارة هذا الموضوع من جديد دلالة خاصة ، إذ أثنى اعطى الاتراك القناعة بأن عليهم في هذه المرة الا يقفوا عند حد معين في طلباتهم حتى يصلوا الى الحدود القديمة لولاية العجاز ، اى حتى يدخلوا العريش وجزء كبير من سيناء تحت سيطرتهم (٢٤) .

لقد سبق أن أعلن الاتراك في سنة ١٨٩٢ أن منطقة نفوذهم تشمل معظم سيناء وحتى بلدتي السويس والعريش ، ولكنهم انذاك اختاروا ان يركزوا جهودهم للحصول على الاماكن الأكثر قربا وحساسية ، والاهم استراتيجية بالنسبة للاماكن المقدسة ، تاركين موضوع سيناء والسويس والعريش الى مناسبة اخرى (٢٥) . وحتى السلطان نفسه في مرسومه الصادر في سنة ١٨٩٢ بين أن الحدود المصرية تقع غرب السويس والعريش، الا انه تراجع عن ذلك عندما احتجت بريطانيا على هذا التحديد وقبل خط العقبة-العريش . ولكن عندما اثبت مسألة الحدود ثانية صار هذا المرسوم الاساس لخلافات سنة ١٩٠٣ .

لقد اخذ النزاع الجديد صبغة جديدة عما كان عليه في السابق، ففي هذه المرة اخذت الحكومة البريطانية علنا على عاتقها الدفاع عن ممتلكات الخديوى والحاكم الاسمي لمصر ، بدلا من الاكتفاء بتدبير الامور خلف الستار باسم الخديوى (٢٧) .

ان الشعور بعدم الثقة والذي صار يزداد لدى الحكومة البريطانية تجاه السلطان عبد الحميد منذ أواخر القرن التاسع عشر كان سببه ربط الاخير نفسه بعلاقات ودية مع الألمان من جهة وعزمه على مد خط حديد الى الاماكن المقدسة مارا بالعقبة ، مع مسح للمنطقة ما بين العقبة والعريش من جهة اخرى . ان مثل هذا الخط ، في نظر بعض المسؤولين البريطانيين ، سيكون له مضار كبيرة على المصالح البريطانية على رأسها انه سيسهل عملية نقل الجيوش مما قد يشجع الاتراك على غزو مصر . فمثلانج أن الكولونيل مانسل Maunsell الملحق العسكري البريطانى فى استانبول يعتقد بأن الدوافع وراء هذا الخط هى استراتيجية بحتة ولا دخل للدين فيها ، وانها لن تمتد الا الى العقبة (٢٨) . ولكن مستر مانسل رغم ما يراه من أهمية لهذا الخط بالنسبة للاتراك ، وانه لو نفذ سيساعد الاتراك فعلا على

حشد جيوشهم في العقبة والعريش ، إذا أرادوا الهجوم على الأراضي المصرية
 إلا أنه مقتنع بعدم أهميته الاستراتيجية إذا كان الهدف هو الاعتداء عن
 طريق هذه الأماكن لوقوع العقبة دوما تحت رحمة الأسطول البريطاني في
 البحر الأحمر ، وكون العريش مكشوف للعمليات البحرية من البحر
 الأبيض • ويستنتج مانسل أن الاتراك ما قاموا بمسح الطريق من العريش
 إلى العقبة إلا لاثارة مسألة الحدود مع مصر لمعرفة نقاط الحدود الاكيدة •
 وقد ذكر مانسل أن كرومر في خطابه رقم ٤١ المؤرخ في ١٨ مارس ١٩٠٢
 أكد على أن آخر نقطة للحدود المصرية في سيناء من ناحية الجنوب هي
 العقبة ، ولكن دون أن يوضح ما إذا كان الحصن والقرية داخلان في هذا
 التحديد • وكان رأى مانسل حول هذه النقطة بآ الحل هو مد خط
 الحدود المصرية على هذه الأماكن حتى لو لم يذكر ذلك كرومر ، ما دام أنه
 يبدو أن ليس للاتراك أى تواجد هناك (٣٩) •

لقد تجاهل مانسل في نظري عمدا كون الاتراك لهم في الحقيقة إدارة
 وحامية هناك تحت رئاسة قائمقام ، وذلك من أجل أن تستهمل دولته أمر
 مد حدود مصر لتشملها ، فلا يتصور أن رجلا عسكريا كان يعيش في قلب
 الدولة العثمانية ومهتم بهذه المشكلة يجهل وضع بلدة تدار من قبل الاتراك
 لعدة سنوات •

أما مستر م. فيندل (القنصل البريطاني في الاسكندرية) فقد أعطى
 رأيه في هذا الموضوع متفقاً مع مانسل في بعض النقاط ومختلفاً معه في
 البعض الآخر • ففي كتاب أرسله لوزير خارجيته أكد أن العقبة تعتبر منذ
 الثالث عشر من إبريل سنة ١٨٩٢ منطقة تركية ، على عكس العريش
 الواقعة داخل الحدود المصرية • وفي نظره أن الخط العديدي المزمع بناؤه
 له جوانب ايجابية وجوانب سلبية بالنسبة لمصالح دولته • ففي الجانب
 السلبي يرى أن الاتراك سوف يعزفون عن المرور في قناة السويس وبالتالي
 فأنهم سيوفرون على انفسهم دفع رسوم المرور لمصر • وأما الايجابي فهو
 يرى أن الاتراك سيفضطرون الى بناء معبر صخى خاص بهم في العقبة أو
 في أى مكان آخر مما سيكون له اثر على تخفيف الضغط عن المعبر الصخى
 المصرى في الطور ، وبالتالي الحد من المصاريف التي كانت تصرف عليه •

وقد وافق فيندل رأى مانسل في أن للخط اهدافا استراتيجية ، ولكنه

يبدى شكوكه فى أن يكون للاتراك نية فى الاعتماد على ارض مصرىة بسبب قسوة الطبيعة فى سيناء وصعوبة تسير جيش عبر صحاريها الوعرة الخطرة ، وكون مينائى العقبة والعريش مكشوفين للعمليات الحربىة . وهو يرى أنه ليس هناك مشكلة فيما لو أرادت حكومته الحاق العقبة بالارض المصرىة كما يقترح مانسل ، ولكن فى هذا ارتكاب خطيئة ازاحة جار لحد جاره . ولذلك فهو يتصح بعدم القيام بمثل هذه الخطوة (٤٠) .

ولو أن هذا الموضوع انتهى كما بدأ بدون حدوث صراع أو حتى مباحثات مع الاتراك ، فقد بدا من الواضح ان المشكلة ستظهر أن عاجلا أم اجلا مرة اخرى . وهذا هو ما حدث بالفعل ، اذ انه بعد سنتين فقط ظهرت مشكلة الحدود ولكن بصورة أكثر خطورة من ذى قبل حيث كادت أن تجر بريطانيا وتركيا الى الحرب . وعلى عكس ما كان يحدث فى السابق/ان بريطانيا فى هذه المرة هى التى بعثت مشكلة الحدود . كانت بريطانيا تريد مبررا لاثارة المشكلة ، لذلك فقد وجدت فى مسألة الامن فى سيناء ضالتها فأرسلت موفدا من قبلها الى قرية النخل ليزودها بمعلومات عن وضع الامن هناك . وقد اعطته قوة صغيرة لتكون تحت تصرفه وامرته بأن يبني دار حكومة ومسجدا وقلاعا فى ذلك المكان . تلت هذه الخطوة وبعد مدة قصيرة تعيين هذا الموفد رسميا قائدا ومنشئا لسيناء . ولو أن هذا العمل يبدو من ظاهره عمل ادارى يحد ، هدف منه تنظيم وضع المنطقة وايجاد نوع من الرقابة على تصرفات البدو هناك ، الا أن الحكومة التركية شككت فى نوايا البريطانيين واعتقدت ان هدفهم من ذلك التدخل فى مشروع الخط الحديدي الحجازى (٤١) .

لم ينته الامر عند هذا الحد بل ازداد سوءا عندما أوعزت بريطانيا لموفدها بأ يقوم ببناء مركز بريطانى على مشارف العقبة . وقد حاول المفتش البريطانى تنفيذ امر حكومته هذا ولكن قائد العقبة التركى رشدى باشا منعه من ذلك واعاده من حيث اتى . عندئذ اخبر المفتش حكومته بما حدث فأرسلت تطلب من السلطان أن يوافق على تعيين لجنة مشتركة لتحديد الحدود بين سيناء وولاية سوريا ، فلم يأبه السلطان لهذا الطلب (٤٢) . أما الصدر الاعظم فقد اصدر بيانا بمناسبة طلب البريطانيين هذا ، وذلك فى التاسع من يناير ١٩٠٠ أكد فيه انه ليس هناك من داع الى تعيين مثل

تلك اللجنة لان مصر ليست بلدا اجنبيا وانما هي جزء من الدولة العثمانية . ولم يكتف الصدر الاعظم بذلك بل انه اوجز الى حاكم العقبة التركي بمنعهم من بناء مركز قرب العقبة وان حدث وتمكنوا من بنائه على حين غرة فان عليه أن يقوم بهدمه . ولدعم موقفه هذا اقترح الصدر الاعظم بان تؤخذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن المنطقة . وذلك بإرسال قوات اضافية للعقبة وإرسال سفن حربية للدفاع عن شواطئها . وقد أوكلت المهمة للجيش الخامس التركي (٤٣) .

وبما أن السلطان قد تجاهل طلب تحديد الحدود ، فقد أرسلت الحكومة البريطانية سفينة تحمل قوة صغيرة تحت قيادة براملي بساى قائد ومفتش سيناء وأعطته الأوامر لانزال هذه القوة في مكان يسمى طابا ، قرب العقبة . وقد نجحت هذه القوة في ذلك رغم محاولة قائد العقبة التركي منعها من ذلك (٤٤) . ويبدو أن الدافع وراء هذه الخطوة هو اما خوف البريطانيين من أن الاتراك ينوون مد فرع لخط الحديد الحجازي يصل الى غربي العقبة وربما حتى السويس ، أو الى كونهم يريدون ان يضعوا نهاية لاي ادعاءات تركية في الاراضي المصرية .

لقد أرادوا باتخاذهم لهذه الخطوة أن يبنوا للاتراك - الذين أوضحوا أن لهم ايضا اهتماما كالبريطانيين في قناة السويس نظرا لممتلكاتهم على البحر الاحمر (٤٥) - أنهم عازمون في هذه المرة على عدم التنازل عن أى شبر من الاراضي المصرية ، وانهم لن يقبلوا أى تعديل على اتفاقية سنة ١٨٩٢ .

حالما نزلت هذه القوة الصغيرة في طابا أرسل الصدر الاعظم الى الخديوى برقية يشتكى فيها من هذا التصرف . فاستجاب الخديوى لذلك بأمره على هذه القوة بالانسحاب الى جزيرة فرعون القريبة . ولكن رغم استجابته لتشكى الصدر الاعظم الا أن رده عليه كان يتضمن تأكيده على أن طابا كانت منذ مدة طويلة تدار بواسطة السلطات المصرية ، كما اشار الى أن برقية سنة ١٨٩٢ قد اثبتت ابقاء الامر على ماكان عليه بالنسبة لسيناء . وبالمقابل قام مختار باشا ممثل السلطان في مصر بتقديم تقرير الى الحكومة المصرية أكد فيه على أن خط الحدود من الغرب كان يقع على السويس

— العريش ، وورد فيه ما قيل في اكثر من مناسبة من أن مصر هي في الحقيقة جزء من الدولة العثمانية ولذلك لا داعي لتعيين حدود بينهما (٤٦) .

عندما قرأ الخديوي الذي كان يميل الى الاتراك والذي كان يراملهم سرا عكس مراسلاته الرسمية لهم (٤٧) هذا التقرير أرسل خطابا سريا للصدر الاعظم عبر فيه عن ميله لدعوى الاتراك ، وبين فيه أن أمر تحليل الفرمان يقع في يد الجهة التي اصدرته . وكان رأيهم ان أي بلد يترك احد مناطقه تدار بواسطة بلد اخر له الحق في استعادته متى شاء اذا مارغب في ذلك ، ولمح الى انه لولا الوجود البريطاني في مصر لجعل الاتراك يأخذون ما يريدون . وقد اقترح بأن يرسل له الباب العالي برقية يحدد فيها حسب رأيهم المنطقة التي يجب ان تدخل ضمن حدود الحجاز في نفس الذي يمين فيه النقاط التي يجب ان تقف عندها الحدود المصرية . واقترح ان تكون هذه على شكل اوامر تبدو وكأنها قطيعة ، وأن يلتفتوا الى اجابته بالرفض (٤٨) .

بعد انسحاب المصريين من طابا احتلها الاتراك ، هذه الخطوة التي كانت كفيلة بأن تجعل اللورد كرومر — الذي ازعجه الحماس الديني في مصر للاتجاه الاسلامي الذي كان ينادي به السلطان عبد الحميد — يصرح بأنها محاولة مقصودة من جانب الاتراك لكى يمدوا حدودهم الى القنساء (٤٩) .

في اوائل سنة ١٩٠٦ طلب السلطان عبد الحميد انسحاب الجيوش المصرية من بعض النقاط في جزيرة سيناء على اساس ان تحل محلها الجيوش التركية . ولم يقتصر الامر عند هذا الحد وانما طالب ايضا بانسحاب المصريين من جزيرة تيران ، المكان الوحيد المناسب لرسو السفن في خليج العقبة . وكان رد فعل بريطانيا حول هذه المطالب هو ما ذكره السير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطانية من أن « مسألة الحق لهذه الاماكن اعتمدت على الاستعمال الطويل لها ، وما اثبتته برقية الصدر الاعظم المؤرخة في الثامن من ابريل سنة ١٨٩٢ التي يفهم منها انها تمنح الخديوي الحق في ادارة سيناء بنفس الطريقة التي كانت تدار عليها بواسطة ابيه وجده » . وقال « ان فعل الاتراك هذا انما هو اغلال دونما سبب لهذه الاتفاقية التي

دامت لعدت سنين ، (٥٠) . وقد اشار جرائ الى أن اللورد كروس رأى في مطالب الترك هذه ومحاولتهم مد حدودهم الى القناة هدف واحد . وهو مد خط حديد يصل الى حافة القناة . يكون له كبير الاثر على تهديد سلامة مصر وحرية العبور في القناة . اضافة على ذلك فان تنفيذ رغبة الاتراك سيؤدى الى تقسيم سيناء وجعل خليج العقبة - المناسب لقوارب الطوربيد ، والواقع على مسافة مناسبة لضرب الخطوط البريطانية الى الهند - في يد الاتراك . ولو تحقق ذلك لاصبحت الحدود التركية لا تبعد اكثر من مائة ميل فقط من قناة السويس ، وعلى مقربة من بلدة النخيل الاستراتيجية ، ولا انتقلت السيادة على قبائل كانت منذ القدم تحت الحكم المصرى الى الحكومة التركية (٥١) .

لذا اقترحت الحكومة البريطانية تكوين لجنة مشتركة لتعديد الحدود ، ولكن الاتراك رفضوا ذلك . واقترح الخديوى على الحكومة التركية اتخاذ برقية سنة ١٨٩٢ اساسا للتسوية ، لقد كان يرى الخديوى ان خط الحدود يجب ان يمتد من رفح الى نقطة على ساحل البحر الاحمر ، تبعد ثلاثة اميال غرب العقبة . ولكن الصدر الاعظم لم يوافق ايضا على اقتراح الخديوى ، و اشار الى أن خليج العقبة وجزيرة سيناء يقمان خارج المنطقة التى عينها المرسوم السلطانى ضمن اراضى مصر ، وان برقية سنة ١٨٩٢ انما كانت تخص الجانب الغربى فقط من جزيرة سيناء . هذا بالاضافة الى ان ايضا او تفسير تلك البرقية انما هو من اختصاص الحكومة التركية قائلا ، ان صيغة رد الحكومة التركية غير طيبة ، لا من حيث نعمتها التى لا ترمى تسوية ، ولا من حيث حذفها العبارات المجاملة المعتادة (٥٢) .

وقد ذكر ايضا أن كرمور توصل من رد الصدر الاعظم الى استنتاج أن السلطان وحده الذى يمتلك الصلاحيات المطلقة فى تفسير برقية سنة ١٨٩٢ ، وعلى حسب الشىء الذى يتناسب هواه . ان اقل ما يمكن أن يقال من ذلك الرد ان السلطان يدعى ملكية جميع الشاطئ الغربى لخليج العقبة وجزء كبير من سيناء (٥٤) .

على اية حال ، فى الحادى عشر من ابريل سنة ١٩٠٦ قام احمد شفيق باشا (٥٥) وهو احد الضباط المصريين الكبار - برفقة والدته الخديوى فى

زيارة الى استانبول وقد اعطى التعليمات لكي يشرح وجهة نظر الخديوى بالنسبة لمشكلة الحدود . واثناء اقامته هناك قابل السفير البريطاني الذي اخبره بأنه طلب من الحكومة التركية سحب قواتها من طابا كخطوة أولى لحل المشكلة ، ولكن رد الآخرين كانت محاولتهم ايضا احتلال جزيرة فرعون ، تلك المحاولة التي فشلت بسبب احتلال المصريين لها قبلهم ، بالإضافة الى وجود سفينة حربية بريطانية هناك . كذلك فهم الباشا من السفير أن الحكومة البريطانية مصرة على انسحاب الاتراك من طابا اذا انه في نظر السفير لو تسامحت بريطانيا هذه المرة لتدخل الاتراك في المستقبل في كل شيء (٥٦) . ولكن الاتراك بدلا من الانسحاب من طابا - كما كان يتوقع ويرغب البريطانيون - قاموا بخطوة جديدة ساهمت في تكميـر علاقات الطرفين وكانت من أهم الاسباب التي عجلت بحل مشكلة الحدود التي دامت لعدة سنين . هذه الخطوة هي احتلالهم لمدينة رفح على البحر الابيض المتوسط وازالتهم لعلامات الحدود هناك . كان رد فعل بريطانيا هو ارسالها لسفينة حربية الى رفح تحت قيادة ويموث

ويصحبه أحد كبار الموظفين المصريين . عندما وصل الاثنان هناك في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٦ أرسل ويموث احتجاجا الى قائد القوة التركية طالبا منه فيه أن يعيد علامات الحدود على ما كانت عليه في السابق وان يتقيد بالحدود القديمة (٥٧) .

لقد توصلت الحكومة البريطانية الى الاستنتاج بأن المسألة ليست مسألة ادخال بعض التعديلات على الحدود ، وانما هي السماح للاتراك بوضع يمكنهم من تهديد مصر وحرية العبور في القناة . وكان رأى جرائ بأن الاتراك لم يحركوا هذا الموضوع الا لاحد امرين المناورة ليردوا رد فعل الطرف الآخر . وانما يبيتون ثرا لمصر . لذلك فهو يرى انه لا بد من توجيه انذار لهم يوقفهم عند حدهم . وقد كتب في هذا الصدد يقول : « أنه من الواضح أن عبد الحميد يريد انذارا ، اننى لا استطيع أن اتخيل لماذا حرك هذا الموضوع اصلا ، الا اذا كان ذلك نايما من طبيعة الاتراك الذين يوجدون المشاكل فقط من اجل المناورات التي عادة تتلو ذلك . فلماذا لم يكن في نية عبد الحميد الاعتماد الحقيقي على مصر ، فلماذا يثير أصاما المشاكل حول سيناء التي لا تساوى كل هذا الامر . اما اذا كان ينوى

الاعتداء ، فلا بد أنه يعرف أننا ستأخذ الامر بالجدية الذي تسحقه وانه سيضطر الى الانذار في النهاية .٠٠٠ أما عن السبب في كون عبد الحميد يريد انذارا ، فهذا شيء يصعب التنبؤ به ، ولكن بما أنه من الواضح يريد

فلا بد من طريقه به ، (٥٨) .
لذلك ارسلت الحكومة البريطانية انذارا سلمه السفير البريطاني في استانبول الى الصدر الاعظم ، قالت فيه انه ان لم تدمن تركيا للمطالب البريطانية المرفقة في خلال عشرة ايام فان الموقف سيصبح في منتهى الخطورة . هذه المطالب هي انسحاب الاتراك من طابا ورفع واعادة علامات الحدود الى وضعها السابق (٥٩) . ولكي يضع البريطانيون ضغطا اضافيا

على الاتراك قاموا بالتهديد بانهم سيوسعون قاعدة طلباتهم ، بحيث تشمل مسائل مثل ابعاد الممثل التركي عن مصر والسماح لمصر بطبع عملتها بنفسها (٦٠) . حالما اعد البريطانيون انذارهم قاموا بإرسال سفينة حربية الى خليج العقبة ليظهروا جديتهم في الامر كما قاموا بتحريك اسطولهم في البحر المتوسط نحو الشرق وبدأوا الاستعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة بعد انتهاء مدة الانذار (٦١) لقد رأى الاتراك بعد تردد دام لعدة ايام ان لافائدة من رفض الانذار البريطاني . كانوا يعلمون جيدا ان الدول الخارجية راضية عن العمل البريطاني ، ولذلك فليس هناك اى امل في الحصول على مساعدة خارجية . لهذا وقبل انتهاء مدة الانذار مباشرة اذن السلطان عبد الحميد للمطالب البريطانية . تلى ذلك ارسال الحكومة التركية مذكرة الى السفير البريطاني تتضمن عدة نقاط هي : انها لاتعارض ما جاء في برقية ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ ، وانها توافق على تعيين لجنة مشتركة لتعيين الحدود على اساس الابقاء على الوضع الراهن ، كما ورد في تلك البرقية ، وأن يمتد خط الحدود بشكل مستقيم نسبيا من رفح الى نقطة لا تقل عن ثلاثة أميال غرب العقبة . وكانت نتيجة هذه التغيرات هو تثبيت الجانبين لخط الحدود الذي عين في سنة ١٨٩٢ (٦٢) . وقد كتب جرائ عن هذا الموضوع « لقد ذكر بان خط الحدود المقترح من جانب الحكومتين البريطانية والعربية هو ان يكون على خط مستقيم نسبيا من مكان يسمى رفح الى قرب العقبة » ومثل هذا الخط في الحقيقة ليس فيه تحيز ضد الاتراك او اضرار بمصالحهم . انه من الصعب تحديد موقف عبد الحميد المتشدد حول هذا الموضوع .

لقد كانت يافا في منأى عن أى نقطة من الحدود ولم تفكر مصر مطلقا بإدعائها أو حلت في مثل ذلك . ولو اثبتت يافا فعلا في مسألة الحدود لكان بمثابة اعتداء واضح على تركيا . اتنى لا يستطيع الجزم بأن عبد الحميد حقيقة اختلط عليه الأمر بين رفع ويافا ، ولكن ليس من المستبعد ان يكون قد حصل مثل هذا الالتباس في العقلية السلطانية ، وان المشكلة التي دامت عدة شهور كان بالإمكان حلها لو عقدت محادثات استعملت فيها خارطة وعلى أية حال فإن عبد الحميد قد لا يؤمن في الخرائط ولو قدمت اليه لاعتقد انها ما صممت ورسمت اساسا الا من اجل الخدمة . (٦٢) .

ان الحقيقة التي لا غبار عليها تؤكد ان المصادر التركية لم تظهر مطلقا مثل هذا الالتباس بين رفع ويافا . بل انها دائما توضح موقع رفع بما تذكره من انها قرب العريش . لذلك فإن السلطان عبد الحميد لم يلتبس عليه الأمر كما رأى وزير الخارجية البريطاني ولو حصل له مثل ذلك فعلا لكان بالإمكان تصحيحه من احد اعضاء حكومته . اضافة الى ذلك ، فسان الاتراك كانوا يستعملون الاحرف العربية التي لا تبيّن أى تقارب لا في اللفظ ولا في الكتابة بين الكلمتين . والحق انه كما مر بنا فإن اهتمام عبد الحميد لم يكن مركزا على رفع فقط وانما كان في الحقيقة مركزا على مناطق اخرى في جزيرة سيناء مثل طابا وخليج العقبة والسويس .

بعد هذا الحادث لم يعد الاتراك يشقون بالخدوى ونظامه الذى اصبح اداة طيعة في يد البريطانيين . أما المصريون فانهم رغم ذلك استمروا يبعثون بالاموال الى الاراضى المقدسة والداخلية تحت الحكم العثماني . كما استمروا في توزيع الطعام في البيوت التي وضعوها لفقراء الحجاج والمقيمين في مكة والمدينة على طول العام ، هذا اضافة على ما يرسلونه من القمح الذي يأتى عن طريق الاوقاف . ولم يعارض الاتراك في استمرار ارسال هذه الاشياء ، ولكن عندما وعد الخديوى بتزويد جدة بالمام مرارا في ٢٦ يناير ١٩١٠ أن يحول رعيه الى عمل بإرساله لاحد المهندسين الالمان الذين كانوا يعملون عنده في مصر لينفذ الخطة ، ارتاب الاتراك من نوايا الخديوى وحالوا دون نجاح المهمة (٦٥) لم تكن نظرة عدم الثقة مقصورة على الاتراك تجاه البريطانيين وانما كان الاخرون ايضا يبادلونهم نفس الشعور ويمتقدون ان للاتراك مخططات معينة في الاراضى المصرية . وقد بلغ هذا الشك أوجه

عندما كونت الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٣ لجنة من الدفاع الملكي ليدرس
امكانية قيام الاتراك بهجوم على مصر . وقد توصلت هذه اللجنة الى ان
الاتراك ليسوا في مركز يمكنهم من القيام بعمليات هجومية في المستقبل القريب
وذلك بسبب انشغالهم في الحرب ضد الاحلاف البلقانية (٦٥) .

ان المخاوف البريطانية هذه من تركيا وجدت ما يبررها بعد مدة
وجيزة عندما انضمت تركيا الى المانيا ضد بريطانيا في الحرب العالمية
الاولى وقامت بحملتها الشهيرة ضد مصر عن طريق شبه جزيرة سيناء .

دكتور صالح محمد العمرو

رئيس قسم التاريخ بكلية الاداب

جامعة الرياض

التعليقات والحواشي والمصادر

- ١ - هؤلاء الجنود كانوا غير نظاميين ويطلق عليهم باشى بازوق .
- ٢ - يشير بذلك الى الحكومة البريطانية التى احتلت مصر فى عام ١٨٨٢ .
- ٣ - باشبكانلك ارشيفى (ارشيف رئاسة الوزراء التركية فى استانبول)
مصر اراده دفتري (بعد الان سنرمز الى كلمات مصر اراده دفتري
بالاخر م٠١٠) من حاكم العجاز الى الصدر الاعظم . رقم ١٢٤٥
١٠ ربيع الاول ١٣٠٣ ، ٦ ديسمبر ١٨٨٥ .
- ٤ - خديوى كلمة فارسية على ما يبدو تعنى نائب الملك او السلطان . وقد
صار يلقب بها حكام مصر من احقاد محمد على منذ تولية الخديوى
اسماعيل على ما يبدو وحتى تحول الخديوية الى ملكية .
- ٥ - باشبكانلك ارشيفى م٠١٠ (سكرتير السلطان . رقم ١٢٤٨ ٢٥
ربيع الاخر ١٩ يناير ١٨٨٥ م .
- ٦ - انظر F. O. 78/542. Cromer to Lansdowne. No. 85,
Cairo , 30 June, 1903. P. 153.
- ٧ - انظر F. O. 195 1610 . Jage to white. No. 5 Jidda, 23
Feb. 1888. F. O. 78/5260, Foriegn office, 13
Jan. , 1892 (Boundaries between Turke and Egypt
in Asia 1892 - 1902) .
- ٨ - انظر 0F. O. 78/5260. F. O. 13 Jan. , 1892 (Boundaries.)
OP. Cit.
- ٩ - هذه المراسيم اعتاد السلاطين على اصدارها فى حالة تولي خديوى
جديد ، وذلك اعترافا به وإشارة الى أن مصر لا تزال من ضمن
الممتلكات العثمانية .

- ١٠- انظر F. Ol 78/5260. Baring to Salisbury. No. 72 Cairo, 6, Feb. , 1892. Cromer, Modern Egypt, London. 1911, P. 667.
- ١١- باشبكانك ارشيفى م٠١٠د (من والى الحجاز - رقم ١٤٢٨ ، ٢ ربيع الاول ١٣٠٩ هـ ، ديسمبر ١٨٩١ م .
- ١٢- المصدر السابق - ١٤٥١ - رجب ١٣٠٩ يناير ٢٨ ، ١٨٩٢ م .
- ١٣- انظر Cromer, OP. Cit, P. 668.
- ١٤- انظر F. O. 78/5250. No. 59, Cairo Feb. , 9, 1892 ,
- ١٥- باشبكانك ارشيفى م٠١٠د- رقم ١٤٢٦ ، ٢٨ ربيع الاخر ١٣٠٩ هـ نوفمبر ١٩ ، ١٨٩١ م .
- ١٦- انه لمن المشكوك فيه الا يكون لدى السلطان وحكومته علم بارسال هذه القوة . والشىء الاكيد ان الوالى كان قد طلب موافقة حكومته على قيام محافظ المدينة باسترداد هذه الاماكن . ولم اجد فى الوثائق التركية ما يثبت انهم رفضوا طلبه . والظاهر انهم انسا عزو ذلك الى تصرف الوالى ليخرجوا انفسهم من الموقف المحرج ، فالقاء اللوم على والى مقاطعة اسهل من القائه على دولة .
- ١٧- انظر F. O. 78/5260. Inclosure No. 3. in Baring's Despatch No. 73 , Feb. , 12, 1892,
- ١٨- انظر F. O. 78/5260. Baring to. Salisbury. No. 81. Feb ,
- ١٩- انظر F.O. 78/5260. Draft. M. Fane. No. 34, Cairo Feb, 11, 1892. P. 62,
- ٢٠- انظر F. O. 78/5260. Fane to Solisbury. No. 22. Secret, 18 Feb., 1892.

لم اجد ما يؤيد ادعاء الصدر الاعظم أن المصريين اقترحوا أو فكروا
في احتلال بعض النقاط على ساحل الحجاز .

٢١- انظر F. O. 78/5260 . Salisbury to Baring No. 70. Feb. 5, 1892.

٢٢- انظر OP. Cit. No. 78. Feb. 8, 1892,

٢٣- انظر OP. Cit. No. ٧٠. Feb. 5, 1892.

٢٤- انظر OP. Cit. No. 72. Feb. , 6 1892.

٢٥- باشيكانك ارشفي م . د . ١٠٠ رقم ١٤٦١ ، ١٦ رجب ١٣٠٩ هـ ٢
فبراير ١٨٩٢ م .

٢٦- انظر

9, 1892.

كانت وجهة نظر المستر فين تيسدا وهو احد موظفي الخارجية
البريطانية البارزين ان سينام لا تستحق من يتشبه بها ، ولكن وزير
الخارجية لم يوافق على ذلك ويرى ان من الحكمة أن يتيقن
الخدوي تحت حكمه لاعلى اساس فرمان او مرسوم السلطان وانما
على اساس اخرى . ولو ان ساليبري لم يوضح ما هذه الاسس
الاخرى ، الا انه يقصد من ذلك اثبات الامر الواقع أي كون سينام
تدار بواسطة الحكومة المصرية منذ مدة طويلة . انظر

F. O. 78/5260 . Salisbury to Baring No. 109. Feb. 18, 1892,

٢٧- انظر F.O. 78/5260. Baring to Salisbury . Cairo

باشيكانك ارشفي م . د . ١٠٠ رقم ١٤٥٦ رجب ١٣٠٩ هـ ، ١٠
فبراير ١٨٩٢ م .

١- انظر F. O. 78/5260. Baring to Salisbury. No. 19. Feb. 11, 1892

OP. Cit. No. 87. March, 1892.

٢٩- انظر

لم اجد في الوثائق التركية ما يثبت ان الاتراك كانوا يفكرون في احتلال العقبة بالقوة .

F. O. 78/5260. Inclosure No. 3, in no . 225, From ٣٠- انظر

وايضا the Grand vizier to , the Khedive. March 26, 1892.
Baring to Salisbury . No. 65. April, 10, 1892.

F. O. 78/5260. Baring to Solisbury . No. 65 OP Cit ٣١- انظر

F. O. 78/5260. M. Findly to, Lansdowne. No. ٣٢- انظر
101, Confidential. Alexandria. Sept. 18, 1930.

F. O. 78/5260. Baring to Tigrane pasha. Cairo. ٣٣- انظر
April, 13 1892.

٣٤- باشيكانك ارشيفى م٠ د٠ ١٠٠٠ رقم ١٤٢٠ ، ٢٦ ربيع الاخر ١٣٠٩
١٧ نوفمبر ١٨٩١ .

٣٥- المصدر السابق . رقم ١٤٥٤ ، ١١ رجب ١٣٠٣ . هـ ٢٩ يناير
م ١٨٩٢

Cromer. OP. Cit. P. 668

٣٦- انظر

٣٧- عند اصدار مرسوم سنة ١٨٩٢ وضع فيه مبدءاً جديد وهو أنه لا يجوز ادخال اى تغيير على علاقة السلطان بالخديوى المألوفة دون رضى حكومة صاحبة الجلالة . انظر P.669 المصدر السابق. Cromer.

٣٩- صحيح انه كانت هناك دوافع استراتيجية وراء بناء الخط الحديدى العجazy ولكنه ليس بصحيح ان الهدف من مده هو أن يصل الى العقبة فقط ، فكما هو معروف انه وصل حتى المدينة المنورة .

٣٩- انظر

F. O. 78/5452 Memorandum . By LT. Col. . R. Maunsell,
military attache at Constantinople. Incl. 2 in No. 1
July 9, 1903.

٤٠- انظر

F. O. 78/5452. Findly to Lansdowne, No. 101,
Elexandria conf. Sept. 18 1903.

٤١- انظر

A. Ward and Goach, eds., Cambridge History of
British Fori policy, Vol. 3, Cambridge,
1923 P. 379.

٤٢- احمد شفيق باشا . مذكراتي في نصف قرن . جزء ٢ . القاهرة .
١٩٣٦ ص ٧٧ .

٤٣- باشيكانك ارشيفي . دوسيه تصنيفي . إنجلترا . عقبة . كويت .
نواحي تسع بعد ذلك — أكتفي بالمختصرات (د٠ت٠١٠ع٠ك٠ن٠٠)
ت) . المصدر الاعظم . رقم ٧٧ في ٢٧ ذي الحجة ١٣٢٢ يناير ٩ .
(. ١٩٠٦)

٤٤- احمد شفيق باشا . المصدر السابق . ص ٧٧ .

٤٥- باشيكانك ارشيفي (د٠ت٠١٠ع٠ك٠ن٠٠) المصدر السابق .

٤٦- انظر احمد شفيق باشا . المصدر السابق . ص ٧٨ — ص ٨٢ .

٤٧- المصدر السابق .

٤٨- المصدر السابق . ص ٨٣٠ وما بعدها . هذا الموقف الودي من
الغدوي تجاه الاتراك قاد مشتار باشا لان يرسل برقية الى حكومته
معلنا فيها أن مشكلة سينا قد انتهت ، لان الغدوي ذكر بأنه لن

يعمل ضد اوامر السلطان • ولكن الصدر الاعظم الذى كان اكثر اتزاناً وادرى بالامور من مختار باشا بأهمية الموقف • اوضح ان المشكلة ليست في الاساس ناتجة عن الغديوى وانما وجدت بسبب بريطانيا • وقد امر مختار بأن يتابع الامر بجدية حتى يتم التوصل حل حقيقى • انظر باشيكانليك ارشيفى (د.ت.١٠ع.١٠ك.١٠ن.١٠) الصدر الاعظم • الباب العالى • مكتب الصدر الاعظم • رقم ٧٧ • ٦ ربيع الاول ، ١٣٢٤ (١٧ ابريل ١٩٠٦) •

٤٩- انظر

Ward & Goach (eds.) Cambridge History. OP. Cit, P. 379.

٥٠- انظر

Edward Grey, Twenty-five years 1892-1916, Vol. 1, London 1925, P-123.

٥١- انظر

Grey, OP Cit, P-124.

٥٢- المصدر السابق • ايضا انظر باشيكانليك ارشيفى (د.ت.١٠ع.١٠ك.١٠ن.١٠ السابق) المجلس الخاص • رق. ٧٧ ، ٢٨ صفر ١٣٢٤ ، ٩ ابريل ١٩٠٦ •

٥٣- انظر

Grey, OP. Cit.

٥٤- المصدر السابق •

Grey, OP. Cit. P. 125 F.

٥٥- مؤلف كتاب مذكراتى فى نصف قرن السابق ذكره •

٥٦- احمد شفيق باشا • المصدر السابق • ص ٨٦ •

٥٧- المصدر السابق . ص ٨٧ وما بعدها .

٥٨- انظر

Grey, OP. Cit, P. 126 F,

اننى لا اعتقد بأن الاتراك انما حركوا المسألة فقط من اجل المناورة
او انهم ينوون الاعتداء على مصر . لانهم كما مر بنا كانوا يحاولون
(ونجحوا الى حد كبير) منذ مدة طويلة في استرداد ما يعتقدون بأنها
ممتلكاتهم الشرعية .

٥٩- احمد شفيق باشا . المصدر السابق ص ٨٨ .

٦٠- باشيكانك ارشيفى (د٠ت٠١٠ع٠ك٠ . السابق) رقم ٧٧ . ربيع
الاول ١٩٠٦ . ١٣٢٤ ابريل ٣٠ . ١٩٠٦ .

٦١- انظر

Grey, OP. Cit P. 126.

٦٢- المصدر السابق . وايضا باشيكانك ارشيف (د٠ت٠١٠ع٠ السابق) ،
رقم ٧٧ ١٧ ربيع الاول ١٣٢٤ . ٢٤ ابريل ١٩٠٦ .

٦٣- انظر

٦٤- انظر

F. O. 195/2350 Abdur Rahman, A report about
Pilgrimage for the year 1909-1910, Jidda, May
1, 1910.

Monahan to towther . Jid. No. 22. May 10, 1910.

٦٥- انظر

F. O, Copy, scret, 116/Colonies/305/M. O. I. War
Office. London, S. W. (WARD to the under-Secretary of
state for foreign Affairs. Feb 27, 1913.)